

تركيا تترك فصائل إدلب «تنزع أشواكها بيدها» وتولي وجهها صوب الأكراد

دمشق تستأنف عملياتها العسكرية شمال غربي سوريا

انهيار الهدنة المشروطة في إدلب كان متوقعا في ظل تحفظ هيئة تحرير الشام التي ترى في تلك الهدنة فخا نسج لها، ويرجح أن تشهد المحافظة ومحيطها تصعيدا كبيرا في الفترة المقبلة ربما أكثر مأساوية مما حصل في حلب عام 2015.

دمشق - لم تصمد الهدنة المشروطة التي أعلن عنها الخميس في شمال غرب سوريا طويلا، حيث استأنف الجيش السوري الأتنيين العمليات العسكرية في محافظة إدلب، متهما الفصائل المقاتلة والجهادية بعدم الالتزام بالاتفاق. وكانت دمشق قد أكدت في معرض إعلان موافقتها على الهدنة أن وقف إطلاق النار سيعتمد أساسا على مدى التزام المسلحين باتفاق خفض التصعيد الذي جرى التوصل إليه في سوتشي العام الماضي ويقضي بانسحاب الفصائل الجهادية مع تراجع باقي الفصائل إلى عمق 20 كلم ونزع أسلحتها الثقيلة والمتوسطة.

انهيار الهدنة بعد نحو أربعة أيام من إعلانها كان متوقعا، خاصة وأن الجماعات الجهادية أظهرت بالواضح رفضها للاتفاق المشروط

وقال الجيش السوري في بيان الإثنين "انطلاقاً من كون الموافقة على وقف إطلاق النار كانت مشروطة بتنفيذ أنقرة لأي التزام من التزاماتها بموجب اتفاق سوتشي، وعدم تحقق ذلك، على الرغم من جهود الجمهورية العربية السورية بهذا الخصوص، فإن الجيش والقوات المسلحة سيستأنفن عملياتهما القتالية ضد التنظيمات الإرهابية". وتزامن إعلان الجيش مع كشف وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن هجوم استهدف قاعدة حميميم الجوية بريف اللاذقية ما أسفر عن سقوط خسائر بشرية ومادية كبيرة، وهو ما أكدته في وقت لاحق وزارة الدفاع الروسية حيث ذكرت أن المسلحين أطلقوا ثلاث قذائف

سيارة مفخخة خلف حادث «معهد الأورام» المأساوي

القاهرة - أكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، الإثنين، أن انفجار الذي جرد مساء الأحد في القاهرة وأسفر عن مقتل 20 شخصا كان نتيجة "حادث إرهابي". وقال السيسي في تغريدة على موقعي التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك، "اتقدم بخالص التعازي للشعب المصري ولأسر الشهداء الذين سقطوا نتيجة الحادث الإرهابي الجبان في محيط منطقة القصر العيني مساء أمس (الأحد)". وكشفت وزارة الداخلية المصرية في وقت سابق أن إحدى السيارات في حادث التصادم المأساوي الذي جرد أمام معهد الأورام في القاهرة كانت بداخلها كمية من المتفجرات معدة لتنفيذ عملية إرهابية.

ونكرت الوزارة في بيان أن التقديرات تشير إلى أن السيارة المتورطة في التفجير كانت في طريقها إلى أحد الأماكن لاستخدامها في تنفيذ إحدى العمليات الإرهابية، وأضافت أن السيارة يبلغ عن سرقتها من محافظة المنوفية منذ بضعة أشهر. ولفتت إلى أن الفحص المبدئي لأثار الحادث كشف عن تصادم إحدى السيارات بسد سيارات، وذلك أثناء سيرها عكس الاتجاه. وأوضحت الوزارة في بيانها أنه جار استكمال عمليات الفحص والتحري وجمع المعلومات وتحديد العناصر الإرهابية المتورطة في هذا التحرك واتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم. واتهمت وزارة الداخلية حركة حسم الذراع المسلحة لجماعة الإخوان



تهيئة المجال لمعركة الحسم

عسكرية ضد مواقع وحدات حماية الشعب وذكر أنه أخطر كلا من واشنطن وموسكو بذلك. وفي الأسابيع الأخيرة، أفادت وسائل إعلام تركية بإرسال آليات عسكرية ووحدات كوماندوز إلى مناطق تركية قريبة من الحدود السورية. ودعمت القوات التركية الفصائل السورية في إطار عملية شنتها عام 2016 استهدفت بالأساس قطع الطريق أمام وحدات حماية الشعب الكردي للسيطرة على طول الشريط الحدودي. وتردت سوريا في مطلع العام 2018، طردت الفصائل السورية الموالية لأنقرة من عفرين والمقاتلين الأكراد.

وجدت تركيا الإثنين دعوتها للولايات المتحدة إلى الكف عن دعم الوحدات، وصرح وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو خلال مؤتمر صحفي في أنقرة بقوله "نتنظر من الولايات المتحدة أن ترد إيجابيا على دعوتنا إلى الكف عن التعاون" مع وحدات حماية الشعب. وناتى تصريحات تشاوش أوغلو فيما كان الوفد الأمريكي يجري مفاوضات مع المسؤولين الأتراك، والتي ستتواصل الثلاثاء. وبحسب الصحف التركية فإن المفاوضات حاليا تشهد تعثرا حول عمق "المنطقة الأمنية" المحتملة ومن يشرف عليها، وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأحد عن نية بلاده شن عملية

ما نص عليه البيان الختامي للاجتماع الأخير. وتستعد تركيا لتنفيذ عملية في شمال شرق سوريا، وأكد رئيس تركيا رجب طيب أردوغان أن هذه العملية ستجري سواء كان بتوافق أميركي أو لا. ويوجد منذ الإثنين وفد أميركي في العاصمة أنقرة في محاولة لثني تركيا عن ذلك من خلال محاولة إقناعها بإنشاء منطقة آمنة بعمق 15 كلم، وتشرف عليها القوات الأمريكية والتركية، وهو ما رفضه أنقرة التي تطالب بعمق يتجاوز 30 كلم، ويوقف دعم وحدات حماية الشعب الكردي التي تعتبرها امتدادا لحزب العمال الكردستاني.

ستشبهها إدلب ستكون أفق مما حدث في 2015، في إشارة إلى معركة حلب. ويرجح متابعون أن تترك تركيا الفصائل الجهادية، التي لطالما دعمتها، "تنزع أشواكها بيدها"، خاصة وأن تركيا ترى اليوم أن الأولوية بالنسبة لها هي التغلغل في سوريا المفيدة؛ أي شرق الفرات حيث تسيطر وحدات حماية الشعب الكردي سيطرتها. ومن المتوقع أن يكون جرى اتفاق بين موسكو وطهران وأنقرة في كازاخستان يقضي بإنهاء أنقرة دعمها للجهاديين مقابل منحها ضوء أخضر للتحرك في شمال شرق سوريا، ولكن على قاعدة احترام سيادة سوريا ووحدتها، وهو

استحقاقات انتخابية مصيرية يقابلها الشارع المصري بلامبالاة

يرغبون في الترشح للشيوخ من أعضاء مجلس النواب يتوجب عليهم التنازل عن عضويتهم أولا، حتى إذا كان بفصلهم عن نهاية دور انعقاد الأخير بضعة أشهر. وأوضح استاذ القانون الدستوري عبدالله المغازي لـ "العرب"، أن التوقيعات الدستورية تنظيمية وغير ملزمة، يفضل أن تتبعها السلطة التشريعية، لكن مخالفة مجريات الواقع لها لا تؤدي إلى أزمات. وأضاف "لا يبدو أن البلاد ستشهد انتخابات للمجالس المحلية قبل العام 2021، رغم الوجود المتجددة، والأولوية وفق الحكومة للشيوخ والبرلمان".

وفي خضم هذه الاستحقاقات المنتظرة، لا يبدو أن الشارع المصري مكثر، في دلالة سلبية تعكس شعورا بالإحباط من الوضع السياسي في البلاد، الذي يسير برتابة دون أمل في تغييره. وتعاين الأحزاب المصرية من الركود والخبوية وانقطاع صلتها بالجمهور، على الرغم من وجود أكثر من 100 حزب. وتندر الساحة السياسية بمواسم انتخابية لا تختلف كثيرا عن سابقتها، من حيث العزوف الشعبي عن المشاركة. وتغيب المعارضة المصرية ممثلة في الحركة المدنية الديمقراطية (ائتلاف يضم أحزابا معارضة وأكاديميين وشخصيات عامة) عن المشهد، ولا تجد أفقا لمزاولة نشاطها، وكلما حاولت تدشين فعالية واجهتها مشكلات سياسية عدة. وقال مصطفى كامل السيد أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية وعضو الائتلاف لـ "العرب"، "هناك حالة من الاستسلام العام لما تريده السلطة التنفيذية، ولا توجد بوادر لمواقف سياسية مناهضة".

تهيئة الأجواء، وضمان عدم نفاذ عناصر من جماعة الإخوان إلى المحليات، بما تحمله من طابع خدمي. ويرجع النظر إلى "الشيوخ" كإحدى الأولويات من قبل الحكومة والمواطنين لها. واقترح ائتلاف "دعم مصر" الموالي للحكومة مشروعا يقضي بضم المجلس لـ 240 عضوا يتم انتخاب 80 نائبا منهم بالقائمة، و80 بالنظام الفردي، مع أحقية رئيس الجمهورية في تعيين 80 آخرين.



وتتمثل اختصاصاته في تقديم مقترحات تدعم الديمقراطية والسلام المجتمعي، والنظر في المعاهدات، والخطة العامة والقوانين المكلمة للدستور، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب والشيوخ. وأكد النائب عن حزب "مستقبل وطن" عادل عامر لـ "العرب"، أن ثمة اقتراحا يتبناه ائتلاف الأغلبية حول الخارطة الانتخابية، ويرى البدء بانتخابات مجلس الشيوخ في الأشهر الأولى من العام المقبل، وإرجاء انتخابات البرلمان لتمريره قد ينتظر نحو العام أو أكثر لتطبيقه في انتخابات طال انتظارها. وترى قوى قريبة من السلطة أن الإرادة السياسية واحدة في إتمام الاستحقاقات الانتخابية، غير أن سياسة الأولويات التي تحدها أجهزة أمنية تحتم تمرير البعض في غضون أشهر، وإرجاء الآخر إلى حين

رحاب عليوة

القاهرة - منح الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي الضوء الأخضر للحكومة لإعداد مشروع قانوني مجلس الشيوخ والمحليات وتقديمها إلى البرلمان لإتمام الاستحقاقات الانتخابية. وبدأت مصر الاستعداد للحدث الأهم وهو الانتخابات البرلمانية المرجح إجراؤها في نوفمبر، والتي من المفترض أن تدخل حركة على الحياة السياسية شبيهة المجتدة. وتنتظر مصر ثلاثة مواعيد: أولها انتخابات مجلس النواب، والثاني انتخابات مجلس الشيوخ، الذي تم تعليقه بعد تعديل الدستور في أبريل، والثالث انتخابات مجالس المحليات. وقبل إشارة الرئيس السيسي التي وجهها في مؤتمر الشباب نهاية يوليو، كانت انتخابات مجلس الشيوخ والمحليات في صدارة الأولويات، حتى أن البعض ذهب إلى ضرورة التعجيل بالمحليات كأولوية قصوى. وإصدار قانون المحليات خلال دور الانعقاد في أكتوبر المقبل لا مفر منه، لكونه دور الانعقاد الأخير للبرلمان الحالي، لكن ذلك لا يمكن أن يترجم في أن تشهد مصر 3 انتخابات في عام، ما يعني أن القانون الذي انتظر نحو عامين لتمريره قد ينتظر نحو العام أو أكثر لتطبيقه في انتخابات طال انتظارها. وترى قوى قريبة من السلطة أن الإرادة السياسية واحدة في إتمام الاستحقاقات الانتخابية، غير أن سياسة الأولويات التي تحدها أجهزة أمنية تحتم تمرير البعض في غضون أشهر، وإرجاء الآخر إلى حين